



## أولاً: التقارير الدولية

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
  - التخصيم
  - التأجير التمويلي
  - التمويل متناهي الصغر
  - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

### Contact Us

<http://www.mped.gov.eg>

- **منظمة جلوبال إنرجي مونييتور، مصر الأولى عربياً في إنتاج الطاقة الشمسية والرياح بسعة ٣,٥ جيجاوات<sup>١</sup>.**
  - أشارت منظمة جلوبال إنرجي مونييتور، إلى إن مشروعات محطات توليد الطاقة المتجددة بالدول العربية ستحقق عند اكتمالها ما يقرب من ٩٢% من إجمالي ما تستهدف المنطقة تحقيقه بحلول ٢٠٣٠.
  - وأوضحت المنظمة إن الدول العربية الخمس الأكثر إنتاجاً للطاقة الشمسية وطاقة الرياح في المنطقة هي مصر، التي تستضيف مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ (COP27) في نوفمبر، بإنتاج يبلغ ٣,٥ جيجاوات، تليها الإمارات بإنتاج ٢,٦ جيجاوات، والمغرب بإنتاج ١,٩ جيجاوات، والأردن بإنتاج ١,٧ جيجاوات، والسعودية بإنتاج ٠,٧٨ جيجاوات.
  - توقعت أن تنصدر دول أخرى قائمة الدول الأكثر إنتاجاً للطاقة الشمسية وطاقة الرياح في المنطقة على المدى القريب، أولها سلطنة عمان بإنتاج متوقع أن يصل إلى ١٥,٣ جيجاوات، تليها المغرب بإنتاج ١٤,٤ جيجاوات، والجزائر بإنتاج ١٠ جيجاوات، والكويت بإنتاج ٩,٦ جيجاوات، والعراق بإنتاج ٥,٨ جيجاوات.
  - وأشارت منظمة جلوبال إنرجي مونييتور، إلى أن الدول العربية تعمل على تشييد محطات للطاقة الشمسية وطاقة الرياح بسعة إنتاجية تبلغ في المجمال ٧٣,٤ جيجاوات، وهو ما ينطوي على زيادة في الإنتاج الحالي للمنطقة من الطاقة المتجددة بنحو خمسة أمثال، مشيرة إلى إنه في حالة تشغيل تلك المشروعات، والتي تشمل ١١٤ محطة للطاقة الشمسية و٤٥ محطة لطاقة الرياح، طبقاً للجدول الزمني المحدد لها، فإن إجمالي إنتاج المحطات الجديدة بالإضافة إلى المحطات العاملة بالفعل سيبلغ نحو ٩٢% من الإجمالي المستهدف بحلول ٢٠٣٠.
  - وأوضحت "كاسندرا أوماليا" مديرة برنامج مشروعات الطاقة الشمسية في المنظمة، أن الدول العربية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتمتع بإمكانيات هائلة تمكنها من بناء مشروعات الطاقة المتجددة، ومن المدهش رؤية تلك الدول تتحول لإنتاج هذا الحجم الهائل من الطاقة المتجددة في محاولة للحد من الاعتماد على النفط.
  - وتتوقع المنظمة إنتاجاً من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح من المشروعات الجديدة يبلغ ٦٠,٩ جيجاوات بحلول ٢٠٣٠، إذ يتضمن إجمالي الإنتاج المتوقع أكثر من ٤٩,٥ جيجاوات من الطاقة الشمسية وأكثر من ١١,٣ جيجاوات من طاقة الرياح، وتعد دول الخليج العربية من أكبر منتجي النفط في العالم وتعتمد موازنتها بشدة على صادرات النفط والغاز، وكانت قد تأثرت بصدمة انهيار أسعار النفط في ٢٠٢٠ على خلفية إجراءات الإغلاق التي فرضتها الدول لاحتواء فيروس كورونا.
- **ستاندرد تشارترد، الاستثمارات الخليجية تسهم في استقرار الجنيه على المدى المتوسط<sup>٢</sup>.**
  - أشارت الخبيرة الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في بنك ستاندرد تشارترد "كارلا سليم"، إلى الاستثمارات الخليجية المتوقع أن تتلقاها مصر الفترة المقبلة قد تكون بمثابة "عوامل استقرار للجنيه" على المدى المتوسط، مما يمنح العملة المحلية إمكانات صعوديه بنهاية العام.
  - وأوضحت أن قد تقلت البلاد بالفعل نحو ٧ مليارات دولار من أصل ٢٢ مليار دولار تعهدت بها الدول الخليجية خلال الأشهر الماضية، والمزيد في الطريق خلال الأشهر القليلة المقبلة، ويبلغ سعر صرف الجنيه أمام الدولار حالياً نحو ١٨,٧٩ جنيه، وأوضحت أيضاً أن يجب التركيز في الفترة القادمة على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتنويع مصادر النقد الأجنبي من حيث زيادة الصادرات واتخاذ هذه الأزمة كفرصة لكي تتوغل المنتجات المصرية في الأسواق الأوروبية ورفع رصيد حصة مصر من الصادرات.

<sup>1</sup> <https://almalnews.com/%d8%aa%d9%82%d8%b1%d9%8a%d8%b1-%d9%85%d8%b5%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%88%d9%84%d9%89-%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d9%8a%d8%a7-%d9%81%d9%89-%d8%a5%d9%86%d8%aa%d8%a7%d8%ac-%d8%a7%d9%84%d8%b7%d8%a7%d9%82%d8%a9/>

<sup>2</sup> <https://enterprise.press/ar/#9822835591-8376382643>

• «الإسكوا»: زيادة في أنشطة التجارة الإلكترونية بالمنطقة العربية خلال «كورونا»<sup>3</sup>.

أشارت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، إلى إن المنطقة العربية شأنها شأن المناطق الأخرى في العالم، حيث شهدت زيادة صافية في أنشطة التجارة الإلكترونية خلال جائحة كورونا، وذلك وفقاً لمؤشر التجارة الإلكترونية للاونكتاد لعام ٢٠٢٠، فإن درجة المنطقة العربية أقل من المتوسط العالمي وقريبة من درجة الاقتصادات النامية.

وأضافت "الإسكوا"، أن البلدان العربية الأقل نموًا والبلدان المتضررة من النزاعات فهي متخلفة كثيرًا عن الركب، بسبب بناها التحتية التكنولوجية غير الملائمة ونظمها البريدية غير المستقرة، ولكي تجني المنطقة العربية ثمار التجارة الإلكترونية، فإنها بحاجة إلى خطط واستراتيجيات وطنية لتحديث الأطر القانونية والتنظيمية، والسماح للمبتكرين ورواد الأعمال باغتنام هذه الفرص لتطوير الحلول والتطبيقات والمنتجات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، مثل البوابات الإلكترونية ومنصات الوساطة الرقمية.

وأوضحت المنظمة أن المنطقة العربية متأخرة بعض الشيء في اعتماد تكنولوجيات المستقبل، فيما عدا تطوير الخدمات الإلكترونية حيث يقترب متوسط المنطقة من المتوسط العالمي، كما أن من الضروري إجراء تقديرات وطنية للجهورية للتكنولوجيات المذكورة أعلاه لتحديد مواطن الضعف والتحديات، ووضع السياسات المناسبة لمعالجتها، وتعزيز جهورية المنطقة لاستيعاب تلك التكنولوجيات، وتعميم أثرها على التنمية الوطنية.

• وكالة الطاقة الدولية، الاستثمار العالمي في المصادر النظيفة ارتفع ١٢% منذ ٢٠٢٠<sup>4</sup>.

أشارت وكالة الطاقة الدولية إلى إن حجم الاستثمار في الطاقة النظيفة حول العالم ارتفع ١٢% منذ عام ٢٠٢٠ بعد زيادة قدرها ٢% فقط سنويا في السنوات الخمس الأخيرة.

وأوضحت أن الاستثمارات المقرر ضخها في قطاع الطاقة هذا العام بقيمة ٢,٤ تريليون دولار تشمل إنفاقا قياسي على مصادر الطاقة المتجددة لكنها لا تزال غير كافية لسد الفجوة بين العرض والطلب ومواجهة ظاهرة تغير المناخ.

وأشارت الوكالة إلى إن حجم الاستثمارات ارتفع ٨% عن العام السابق عندما كانت جائحة فيروس كورونا في أشدها وشمل زيادات كبيرة في قطاع الكهرباء وجهودا لتعزيز كفاءة الاستخدام.

وأوضح "فاتح بيرو" المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية إن "ضخ زيادة هائلة في الاستثمارات الرامية إلى تسريع وتيرة التحول إلى الطاقة النظيفة هو الحل المستدام الوحيد.

وأضاف أن هذا النوع من الاستثمار أخذ في الارتفاع لكننا بحاجة إلى زيادة أسرع بكثير لتخفيف الضغط على المستهلكين جراء ارتفاع أسعار الوقود الأحفوري وتعزيز أمن أنظمة الطاقة لدينا ووضع العالم على المسار الصحيح لتحقيق أهدافنا المناخية.

<sup>3</sup> <https://www.dostor.org/4119031>

<sup>4</sup> <https://almaalnews.com/%d9%88%d9%83%d8%a7%d9%84%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b7%d8%a7%d9%82%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d9%84%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d8%aa%d8%ab%d9%85%d8%a7%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a7%d9%84/>

## ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

### • الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تنادي بضرورة تركيز الأفكار الشبابية على الابتكارات الخضراء التي تراعي تقليل الانبعاثات، واستدامة الموارد الطبيعية<sup>5</sup>.

- شاركت الدكتورة / هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، في فعاليات المنتدى السنوي الثالث للشركات الناشئة الذي نظّمته وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وأشارت إلى إن المنتدى يأتي متزامناً مع الاحتفال العالمي بالمشروعات الصغيرة، مشيرة إلى قيام مصر في عام ٢٠١٦ بالتقدم بطلب إلى المجلس العالمي للمشروعات الصغيرة بأن يكن هناك يوماً مخصصاً بالاحتفال بالمشروعات الصغيرة ليصبح الاحتفال منذ حينها بهذا اليوم تكريمًا وتقديرًا لكل العقول الشبابية وكل الأفكار المبتكرة.
- وأوضحت أن الشغل الشاغل لكل مسئول بالحكومة المصرية يتمثل في القدرة على خلق وظائف لائقة للمواطنين، موضحة أن مصر تتمتع بأن لديها نسبة كبيرة من سكانها من الشباب والتي تمثل ميزه ديموغرافية، تحتاج دائماً إلى تعظيمها والتأكيد على تلك الميزة والاستثمار فيها بشكل أفضل.
- وأضافت الدكتورة / هالة السعيد، أن العالم أجمع يمر بفترات استثنائية بدءاً من جائحة كوفيد ١٩، مروراً بالأزمة الجيوسياسية، المتمثلة في الأزمة الروسية الأوكرانية، موضحة أن العالم لم يمر بمثل تلك الأزمات منذ أزمة الكساد الكبير.
- وأكدت الدكتورة / هالة السعيد، أن مصر من الدول القليلة على مستوى العالم التي اتخذت اتجاه توازني كبير بين حركة النشاط الاقتصادي والحفاظ على صحة المواطنين، الأمر الذي ساهم كذلك في استمرار عجلة الإنتاج.
- وأشارت أن خلال الأزمات تظهر الفرص، موضحة أن الفرص التي نتجت عن تلك الأزمات تمثلت في القدرة على الاستثمار في التكنولوجيا والبنية التحتية المعلوماتية، بالإضافة إلى التركيز على الابتكارات والإبداعات والاهتمام بالشركات الناشئة والاستثمار فيها، مشيرة إلى دور وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع جهات الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في تهيئة البيئة المواتية للشركات الناشئة والأفكار والإبداعات.
- وأكدت الدكتورة / هالة السعيد، أهمية التعاون لتوفير تلك البيئة المواتية، من خلال التدريب والاستثمار في العنصر البشري ليستطيع التفكير وابتكر ويكن لديه القدرة المغامرة والإبداع، الاستثمار في توفير حاضنات أعمال على مستوى الجامعات، حيث أن الأفكار الجديدة تحتاج إلى من يحضنها لتكون قابلة للتنفيذ، متابعتها أن ذلك ما دفع إلى التوسع في التعاون مع عدد من المؤسسات لإنشاء حاضنات أعمال بالجامعات المصرية، مضيفه أن مع تلك الحاضنات أصبح هناك عدد كبير من المتطوعين من أصحاب الشركات الكبرى والمتوسطة الناجحة التي عملت على أرض الواقع وأثبتت فعاليتها وجديتها، حيث يقومون بدورهم بعمل ما يطلق عليه عيادات الأعمال، لمساعدة الأفكار الشبابية والمبتكرة لتحقيق نجاح وإنجاز وتحديد التحديات والعقبات.
- وأشارت إلى استضافة مصر لمؤتمر الأطراف لتغير المناخ cop27، بما يعطي فرصه كبيرة للإثبات أمام العالم بأن مصر لديها حجم كبير من المشروعات المستدامة والخضراء التي تحافظ على الموارد الطبيعية وتعطي قيمة مضافة لاستدامة الموارد، وتقلل الانبعاثات للحفاظ على تلك الموارد، مؤكدة أن الدولة المصرية عند وضع خطتها طويلة المدى تركز على ثلاثة أبعاد رئيسية الاقتصادي بتحقيق نمو وتشغيل، والاجتماعي بتحقيق مراعاة الحماية الاجتماعية، وكذلك البعد البيئي بالحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

### • وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تستعرض حصاد ٨ سنوات من تحسين مستوى معيشة المواطن المصري<sup>6</sup>.

- استعرضت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في تقرير صادر عنها حصاد ٨ أعوام من تحسين مستوى معيشة المواطن المصري خلال الفترة من يوليو ٢٠١٤ - يونيو ٢٠٢٢.
- وأكدت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، استهداف البرامج والمبادرات والمشروعات التنموية التي تقوم بها الدولة، إلى تحسين مستوى معيشة المواطن المصري، والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة له، ويظهر ذلك جلياً في حجم المخصصات المالية والاستثمارات العامة الضخمة التي وجهتها الدولة، للتوسع في خدمات الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي، وتحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحي وتطوير المناطق العشوائية والنقل، خلال الثمان سنوات الماضية.
- وأشارت إلى بلوغ مخصصات الدعم والحماية الاجتماعية أكثر من ٢ تريليون جنيه، مقابل ١ تريليون جنيه، خلال الثمانية أعوام التي سبقتها (٢٠٠٧/٠٦ - ٢٠١٤/١٣)، بمعدل نمو ١٠٠%، فضلاً عن الاستثمارات العامة التي بلغت ١,٣ تريليون جنيه في قطاعي النقل والإسكان، مقارنةً مع ٢٢١ مليار جنيه، خلال الثمان سنوات التي سبقتها، بمعدل نمو بلغ ٤٨٨%.

<sup>5</sup> <https://mped.gov.eg/singlenews?id=1275&lang=ar>

<sup>6</sup> <https://gate.ahram.org.eg/News/3580564.aspx>

- وأوضح التقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، أن تطور الإنفاق الموجه لبرامج الحماية الاجتماعية وجه الدولة المصرية من الموازنة العامة ما يزيد على ٢ تريليون جنيه لبرامج الحماية الاجتماعية، خلال الثمان سنوات السابقة (٢٠١٥/١٤-٢٠٢٢/٢١)، بمعدل نمو ٩٥%، مقارنةً بالسنوات الثمان التي سبقتها (٢٠٠٧/٠٦-٢٠١٤/١٣)، لترتفع مخصصات برامج الحماية الاجتماعية من ٢٢٩ مليار جنيه عام ٢٠١٤/١٣ إلى ٣١٢ مليار جنيه عام ٢٠٢٢/٢١ بمعدل نمو بلغ ٣٦%.
- وتتمثل أهم البرامج والمبادرات التي تم تنفيذها في مجال الحماية الاجتماعية في رفع كفاءة منظومة الدعم العيني، ليبلغ إجمالي مخصصات دعم السلع التموينية حوالي ٥٥٩ مليار جنيه خلال الثمان سنوات السابقة، يستفيد منه حالياً ٦٤ مليون مواطن، بمعدل نمو ١٩٣% مقارنةً بالسنوات الثمان التي سبقتها، في ضوء ارتفاع المخصص للفرد من ١٥ جنيه عام ٢٠١٤ إلى ٥٠ جنيه حالياً، بنسبة نمو ٢٣٣%، إلى جانب التوسع في شبكات الأمان الاجتماعي.
- وأضاف التقرير أطلقت الحكومة برنامج الدعم النقدي المشروط "تكافل وكرامة" مارس ٢٠١٥، ضمن الجهود المبذولة لتطوير شبكات الأمان الاجتماعي، لتبلغ قيمة المخصصات لمعاش "الضمان الاجتماعي وتكافل وكرامة" حوالي ١٢١ مليار جنيه، خلال الثمان سنوات السابقة، بمعدل نمو ٥٩١% مقارنةً بالسنوات الثمان التي سبقتها، مما ساهم في نمو عدد الأسر المستفيدة من برامج الدعم النقدي، بمعدل ١٤١%، من ١,٧ مليون أسرة (٦,٤ مليون مواطن) في ٢٠١٤ إلى ٤,١ مليون أسرة (١٧ مليون مواطن) في ٢٠٢٢.
- وأوضح فيما يتعلق بتوفير السكن اللائق إلى استفادة حوالي ٥٠٠ ألف شخص من توفير السكن اللائق، بتكلفة ١,٢ مليار جنيه، من خلال تأثيث وتجهيز ٢٠,٦ ألف وحدة سكنية للأسر التي تم نقلها من مناطق غير آمنة إلى مناطق مُستحدثة، بتكلفة ٦٤٤ مليون جنيه، علاوة على دعم الإسكان الاجتماعي ومحدودي الدخل وقد استفادت ٧٨,٤ ألف أسرة مصرية من توفير "سكن كريم" بتكلفة ٥٧٤ مليون جنيه، كما بلغت قيمة مخصصات دعم الإسكان الاجتماعي ومحدودي الدخل حوالي ١١,٦ مليار جنيه، خلال الثمان سنوات السابقة، مقارنةً مع ٨,٣ مليار جنيه، خلال الثمان سنوات التي سبقتها، بمعدل نمو بلغ حوالي ٤٠%.
- وكشف التقرير بشأن دور مبادرة "حياة كريمة" في تحسين برامج الحماية الاجتماعية بالريف المصري، إن المبادرة تولى أهمية خاصة لتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية الشاملة في النطاق الجغرافي المستهدف، حيث نتج عن المرحلة التمهيديّة من المبادرة التي بدأت في يوليو ٢٠١٩ وحتى ديسمبر ٢٠٢٠، واستهدفت أكثر ٣٧٥ قرية احتياجاً مع مستوى الجمهورية، بإجمالي عدد مستفيدين ٤,٧ مليون مواطن، وانخفاض معدل الفقر ب ١١ نقطة مئوية.
- وأشار التقرير إلى أهم النتائج الاستراتيجية في قطاع الحماية الاجتماعية والمتمثلة في انخفاض معدلات الفقر ب ٢ نقطة مئوية بين عامي ٢٠١٨/١٧ و ٢٠٢٠/١٩ وذلك للمرة الأولى منذ ٢٠ عاماً، إلى جانب تراجع نسب السكان تحت خط الفقر المدقع إلى ٤,٥% عام ٢٠١٩، مقارنةً مع ٥,٣% عام ٢٠١٥، وفيما يتعلق بتطور الإنفاق الموجه لقطاع الإسكان أوضح التقرير أن الدولة المصرية وجهت استثمارات عامة بحوالي ٦١٤ مليار جنيه، خلال الثمان سنوات السابقة، وبمعدل نمو بلغ ٥٠,٨%، مقارنةً بالسنوات الثمان التي سبقتها (٢٠٠٧/٠٦-٢٠١٣/١٤) لقطاع الإسكان (التشييد والبناء، الأنشطة العقارية، المياه والصرف الصحي)، حيث ارتفع الاستثمار العام السنوي الموجه للقطاع، من حوالي ١٩ مليار جنيه عام ٢٠١٤/١٣ إلى ١٨٠ مليار جنيه عام ٢٠٢٢/٢١ وبمعدل نمو تجاوز ٨٤٧%.
- وأضاف التقرير أن أهم البرامج والمبادرات التي تم تنفيذها في مجال الإسكان، ليتم الانتهاء من تنفيذ ٥٩٣ ألف وحدة سكنية، بتكلفة تبلغ ١٢٠ مليار جنيه، ويستفيد منها أكثر من ٢ مليون مواطن، كما تم تطوير ٣٢٢ منطقة غير آمنة، بإجمالي ٢٠٧,٩ ألف وحدة، من إجمالي عدد المناطق غير الآمنة، التي يبلغ عددها ٣٥٧ منطقة ب ٢٥ محافظة، وبلغ عدد المستفيدين حوالي ١,٢ مليون مستفيداً، وتبلغ التكلفة التقديرية لتطوير كافة المناطق غير الآمنة، حوالي ٦٣ مليار جنيه (يشمل ذلك تكلفة المشروعات والقيمة التقديرية للأرض)، إلى جانب تطوير ٥٨ منطقة غير مخططة، بمساحة ٤٥٩٥ فداناً، لخدمة حوالي ٤٦٠ ألف أسرة، ويجري تطوير ٩٠ منطقة بمساحة ١٠٠٤٧ فداناً، وتخدم حوالي مليون أسرة، ويبلغ إجمالي مساحة المناطق غير المخططة، حوالي ١٥٢ ألف فدان.
- وتصل تكلفة رفع كفاءة البنية الأساسية بها إلى حوالي ٣١٨ مليار جنيه، إضافة إلى تطوير ٢٠ سوقاً يشمل ٣٠٣٣ وحدة، بينما يجري تطوير ٢٠ سوقاً يشمل ٣١٧١ وحدة، ويصل إجمالي عدد الأسواق العشوائية إلى ١١٠٥ أسواق، وتشمل ٣٠٦,٣ ألف وحدة، وتبلغ تكلفة تطويرها ٤٤ مليار جنيه.
- وأكد التقرير بشأن دور مبادرة "حياة كريمة" في الارتقاء بجودة خدمات الإسكان بالريف المصري، أن قطاع الإسكان يحظى بأولوية كبيرة ضمن أهم التدخلات التي يتم تنفيذها في إطار المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة".
- وأضاف التقرير يتم حالياً تنفيذ مشروعات صرف صحي متكامل وتركيب وصلات صرف صحي منزلية لعدد ١٤٧٧ مجمع ريفي، إنشاء وتطوير ١٧٤ محطة معالجة صرف صحي (ثنائية وثلاثية) لإضافة طاقة قدرها ٢٠٦ ألف م<sup>٣</sup>/يوم، وفيما يخص قطاع مياه الشرب جارٍ مد وتدعيم شبكات المياه وتركيب وصلات مياه الشرب المنزلية لعدد ١٤٧٧ قرية، فيما تم إنشاء وتطوير ٣٢٦ محطة مياه شرب لخدمة أهالي ١٤٧٧ قرية ضمن

المرحلة الأولى من المبادرة والبالغ عدد سكانهم ما يزيد عن ١٧ مليون مواطن، وخلال العام المالي ٢٠٢٢/٢١ (فقط) تم صرف ما يزيد عن ٦٠ مليار جنيه لتنفيذ مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي ضمن مبادرة "حياة كريمة".

وشدد التقرير على تطور الاستثمارات العامة الموجهة لقطاع النقل حيث تجاوز الاستثمار العام الموجه لقطاع النقل ٦٦٥ مليار جنيه خلال الثمان سنوات السابقة (٢٠١٥/١٤-٢٠٢٢/٢١)، بمعدل يزيد عن ٤٥٤%، مقارنة بالسنوات الثمان التي سبقتها (٢٠٠٧/٠٦-٢٠١٤/١٣)، لترتفع الاستثمارات السنوية الموجهة للقطاع من ١٦,٢ مليار جنيه عام ٢٠١٤/١٣ إلى ٢٢٢,٥ مليار جنيه عام ٢٠٢٢/٢١ بمعدل نمو بلغ ١٢٧٣%.

ونتيجة عن هذه الاستثمارات الضخمة إنجاز مبادرات وبرامج ومشروعات استراتيجية بقطاع النقل، يُذكر منها إنشاء ٧٠٠٠ كم من الطرق الجديدة ليصل إجمالي أطوال شبكة الطرق الحرة والسريعة والرئيسية ٣٠ ألف كم بنسبة نمو ١١%، وتطوير ورفع كفاءة ١٠ آلاف كم من شبكة الطرق الجارية.

وأوضح التقرير أن قطاع النقل يحظى بأولوية كبيرة ضمن أهم التدخلات التي يتم تنفيذها في إطار المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة" حيث يتم حالياً صرف ٩٠٠٠ كيلو متر من الطرق الداخلية، والطرق الرئيسية، وإنشاء وتطوير ٦٣٤ كوبري سيارات ومشاة، كما تم تطوير ١١٦ محطة سكة حديد، لخدمة أهالي ١٤٧٧ قرية ضمن المرحلة الأولى من المبادرة والبالغ عدد سكانهم ما يزيد عن ١٧ مليون مواطن، وخلال العام المالي ٢٠٢٢/٢١ (فقط) تم صرف ما يزيد عن ٥,٤ مليار جنيه لتنفيذ مشروعات قطاع النقل ضمن مبادرة "حياة كريمة".

### • وزارة التجارة والصناعة، قطاع الصناعة المصري يحقق نمواً كبيراً خلال الفترة من يوليو ٢٠١٤ حتى يونيو ٢٠٢٢.

أكدت السيدة الأستاذة / نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة أن قطاعي الصناعة والتجارة حققا تطوراً ملموساً خلال الـ ٨ سنوات الماضية منذ تولي فخامة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، حيث أولت الحكومة المصرية بدعم وتوجيهات من القيادة السياسية اهتماماً غير مسبوق بتطوير القطاعات الصناعية وزيادة معدلات التصدير باعتبارها من الدعائم الأساسية للاقتصاد القومي وقاطرة التنمية الاقتصادية الشاملة في مصر، ولدورها المحوري في تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال توفير فرص العمل أمام الشباب وتحسين مستويات معيشة المواطنين.

وأشارت إلى إن الصناعة المصرية استطاعت أن تحقق العديد من المؤشرات الإيجابية والتي وضعت قطاع الصناعة في مقدمة القطاعات الاقتصادية حيث يسهم بنسبة ١١,٧% في الناتج المحلي الإجمالي، ويستوعب حوالي ٢٨,٢% من إجمالي العمالة المصرية، كما بلغت استثماراته حوالي ٤٩ مليار جنيه خلال العام المالي (٢٠٢١/٢٠٢٠) وهو ما يمثل حوالي ٦% من إجمالي الاستثمارات العامة، فضلاً عن ارتفاع قيمة الناتج الصناعي إلى حوالي ٩٨٢ مليار جنيه في عام ٢٠٢١، بالإضافة إلى تمتع مصر بقاعدة صناعية متنوعة تشمل حوالي ١٥٠ منطقة صناعية موزعة على كافة محافظات مصر.

وأشارت إلى أن فخامة الرئيس/ عبد الفتاح السيسي قد أرسى دعائم التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة والتي استندت بصفة أساسية على النهوض بالصناعة الوطنية من خلال توفير الأراضي الصناعية المرفقة وإنشاء المدن والمجمعات الصناعية المتخصصة بالإضافة إلى إنشاء شبكة للطرق تغطي كافة أنحاء الجمهورية وتدعم منظومة النقل اللوجستي فضلاً عن توفير برامج تمويلية ميسرة لكافة المشروعات الإنتاجية.

وأكدت أن مصر تمتلك كافة المقومات الصناعية التي تؤهلها للريادة إقليمياً وقارياً حيث تتوفر بها المواد الخام والكوادر البشرية المؤهلة ومصادر الطاقة التقليدية والمتجددة بالإضافة إلى سياسة الدولة الداعمة للقطاع الصناعي من خلال بيئة ملائمة وحزم تشريعية وإجرائية داعمة للاستثمار الصناعي، مشيرةً في هذا الإطار إلى انتهاء الحكومة من إعداد قائمة بـ ١٠٠ إجراء تحفيزي للنهوض بالصناعة المصرية وجذب المستثمرين للاستثمار في القطاعات الصناعية المختلفة شملت ٥٨ إجراء قصير الأجل و ٣٣ إجراء متوسط الأجل و ٩ إجراءات طويلة الأجل، وتم الانتهاء من ٦٦ إجراء منها حتى الآن وجاري الانتهاء من باقي الإجراءات، حيث تستهدف هذه الإجراءات توفير احتياجات السوق المحلية إلى جانب زيادة الصادرات المصرية للأسواق العالمية وفقاً لخطة ممنهجة تركز على قبول ورواج المنتج المصري بهذه الأسواق.

وأشارت إلى أنه بالتزامن مع ما شهده الاقتصاد العالمي من تحديات منذ بدء جائحة كورونا فقد وجه فخامة الرئيس بتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص فيما يتعلق بمشروعات البنية التحتية والقومية، والاعتماد على الصناعة المصرية لتوريد احتياجات تلك المشروعات، بما يسهم في تحفيز الإنتاج الوطني من خلال الاستثمار

<sup>7</sup> <http://www.mti.gov.eg/Arabic/MediaCenter/News/Pages/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%89-%D9%888-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%B2%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%89-%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9.aspx>

في البنية التحتية كمحرك أساسي للنهوض بالاقتصاد، مشيرة إلى أن أبرز تلك المشروعات تضمن إضافة ما يتخطى ٤٨٠٠ كيلو متر طرق، تطوير منظومة السكة الحديد لنقل البضائع، قناة السويس الجديدة وتطوير الموانئ التجارية وزيادة أطوال الأرصفة، وإنشاء ٨ مطارات جديدة، إنشاء محطات الكهرباء الجديدة، واستصلاح ٤ مليون فدان، وتدشين المشروعات التنموية مثل مشروع تطوير الريف المصري ومبادرة حياة كريمة.

وأوضحت أن تلك المشروعات الاستراتيجية ساهمت في خلق طلب محلي كبير على منتجات القطاعات الصناعية المختلفة وأهمها مواد بناء وتشبيد، وصناعة الكيماويات، والأثاث، والصناعات الهندسية، وغيرها بهدف توريد حوالي ٧٠% من إجمالي احتياجات تلك المشروعات، كما ساهمت تلك المشروعات في إتاحة الفرصة للصناعة المصرية للتوسع وزيادة طاقتها الإنتاجية وتوفير المزيد من فرص العمل، بما يسهم في تحسين مستوى المعيشة للمواطن، لافتة إلى أن هذه الجهود ساهمت في جعل الاقتصاد المصري اقتصاداً جذاباً للاستثمارات الأجنبية بالإضافة إلى تسهيل النفاذ للأسواق العالمية من خلال مضاعفة الطاقة الاستيعابية للبنية التحتية لنقل المنتجات وتوفير خدمات لوجستية متطورة والربط مع الطرق الإقليمية والعالمية بما يسهم في تخفيض تكلفة الإنتاج وزيادة تنافسية الصادرات باختصار الوقت المستغرق للنفاذ إلى الموانئ والنهوض بالبنية التحتية الصناعية من مدن صناعية ومجمعات ومدن جديدة وموانئ برية وبحرية تتمتع بكافة الخدمات ذات الصلة.

وأضافت الأستاذة / نيفين جامع، أن قطاع التصدير حظى أيضاً باهتمامات كبيراً من الدولة المصرية وذلك لدوره المحوري في منظومة التنمية الاقتصادية التي تتبناها الدولة إذ بلغ إجمالي الصادرات السلعية المصرية في عام ٢٠١٤ حوالي ٢٢,٢ مليار دولار ارتفعت مع نهاية عام ٢٠٢١ لتصل إلى ٣٢,٤ مليار دولار بنسبة زيادة بلغت ٤٦% وهو أعلى معدل للصادرات في تاريخ التجارة الخارجية لمصر، وقد ساهمت هذه المؤشرات الإيجابية في اصلاح الخلل في الميزان التجاري لمصر مع دول العالم والذي بلغ في نهاية عام ٢٠٢١ حوالي ٤٧,٦ مليار دولار مقارنة بنحو ٥٣,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٤.

ونوهت أن الإدارة المصرية نجحت في تحويل التحديات الاقتصادية والصحية العالمية إلى فرص واعدة أمام الصادرات المصرية وهو ما ساهم في النفاذ للمزيد من الأسواق الدولية ودخول منتجات جديدة بقائمة الصادرات المصرية بالإضافة إلى زيادة الطلب العالمي على المنتج المصري، لافتة إلى أن جهود الحكومة في هذا الإطار تستهدف استمرار معدلات زيادة الصادرات سنوياً من خلال فتح أسواق جديدة وتعظيم الاستفادة من منظومة الاتفاقيات التجارية التي ترتبط بها الوزارة مع العديد من الأسواق على رأسها السوق الأفريقي من خلال اتفاقية الكوميسا واتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية وكذا اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية والميركسور والتجارة الحرة العربية، وتحقيق أقصى استفادة من ترأس مصر لقمة الكوميسا وموافقة الدول الأعضاء على المبادرة المصرية لتحقيق التكامل الصناعي الإقليمي، وتنفيذ شراكات مع عدد من الدول العربية لتحقيق التكامل الصناعي العربي.

وفيما يتعلق بملف المساندة التصديرية وسداد المستحقات المتأخرة للمصدرين لفتت السيدة الوزيرة إلى أنه قد تم حل هذا الأمر جذرياً، ويحسب للقيادة السياسية ولحكومة السيد الدكتور مصطفى مدبولي أنها ادارت هذا الملف بمهنية كبيرة، حيث تم إنهاء ملف المتأخرات من خلال طرح العديد من المبادرات ومنها مبادرة السداد النقدي، وبرامج مساندة المعارض والشحن الجوي ليلبغ إجمالي المساندة التصديرية المنصرفة منذ العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ وحتى نهاية شهر مايو ٢٠٢٢ نحو ٥٤,٣ مليار جنيه لعدد تخطى الـ ٢٧٠٠ شركة.

## ثالثاً: النشاط المالي

### التخصيم

- أطلقت الهيئة، خلال عام ٢٠١٨، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد حالياً من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيص الحقوق المالية قصيرة الأجل.
- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقاً واعداً؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصصة حوالي ثلاثة أضعاف تقريباً خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من ٣,٧ مليار جنيه مصري في ٢٠١٤ إلى ١٠,٦ مليار جنيه في ٢٠١٨. وارتفعت بنسبة ١٨% تقريباً مقارنة بالعام الماضي البالغة ٨,٩ مليار جنيه.

### التأجير التمويلي

#### ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدي بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل للمؤجر.
- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فوراً على حصيلته نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

#### ● الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٩، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩ بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (٤مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استنجاره تمويلاً.
- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلاً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه وفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:
- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.
- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل المؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.
- استكمال بناء أو تعليية أو تشطيب عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض استكمال بناء أو تعليية أو تشطيب عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، وفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.
- سداد ديون Debt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

## التمويل متناهي الصغر

### الحكومة تقرر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر: ٨

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيمياً قانونياً متكاملاً بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهي الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاوله الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.
- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن ٢٠ مليون جنيه، و٥ ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهي الصغر، وأن يكون على الشركات الراغبة في مزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهي الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.
- كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاوله الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاوله نشاط تمويل المشروعات متناهي الصغر، وإجراءات مزاوله النشاطين معاً. وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاوله نشاط تمويل المشروعات متناهي الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاوله النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات.
- ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.

### ٤٠ مليار جنيه لتمويل المشروعات الصغيرة خلال ٨ سنوات<sup>٩</sup>.

- كشفت السيدة الأستاذة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة، والرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات، عن قيام الجهاز بالتوسع في ضخ التمويلات لقطاع المشروعات الصغيرة والعمل على تيسير إتاحة التمويلات للعملاء والمستفيدين، حيث بلغت ٤٠ مليار جنيه خلال الفترة من ١ يوليو ٢٠١٤ وحتى ٣٠ مايو ٢٠٢٢، ٨ سنوات، مولت ١,٦ مليون مشروع صغير ومتناهي ووفرت ما يزيد على ٢,٥ مليون فرصة عمل.
- وأشارت إلى إن السنوات الثماني الماضية شهدت طفرة غير مسبوقة في التمويلات والخدمات المقدمة لقطاع المشروعات الصغيرة، مشيرة إلى أن الرئيس عبد الفتاح السيسي أولى القطاع اهتماماً منقطع النظير منذ توليه المسئولية، من خلال توجيهاته المستمرة والمباشرة لمختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها لتفعيل آلياتها ومساندة القطاعات التنموية ومنها المشروعات الصغيرة ومتناهي الصغر، خاصة في ظل الظروف والتحديات الراهنة.
- وأوضحت أن جهاز تنمية المشروعات يعمل في إطار منظومة متكاملة بالتعاون مع مختلف الوزارات والهيئات والمحافظات والجهات ذات الصلة لتهيئة مناخ تشريعي محفز وبيئة مشجعة للشباب على الاستثمار وإقامة المشروعات وكذلك لتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً ورفع جودة الحياة في المناطق الأكثر احتياجاً، فضلاً عن خلق وتوفير فرص عمل لائقة ومستدامة لمئات الآلاف من الشباب.
- وأشارت إلى قيام الجهاز بالتنسيق والتعاون مع مختلف الجهات المعنية في الدولة بالتوسع في تقديم الخدمات غير المالية لقطاع المشروعات الصغيرة ومتناهي الصغر كخدمات إنشاء المشروع وإصدار التراخيص اللازمة، حيث تم إصدار نحو ٢١٦ ألف رخصة نهائية ومؤقتة للمشروعات الجديدة و٥٧ ألف بطاقة ضريبية، بالإضافة إلى تفعيل المزايا بقانون تنمية المشروعات ١٥٢ الصادر في ٢٠٢٠ وإصدار ٥٦ ألف شهادة تصنيف ومزايا للمشروعات وتسجيل ١٩ ألف مشروع في المشتريات الحكومية بإجمالي مناقصات تجاوزت المليار جنيه، كما تم تدريب ٥١ ألف متدرب ومتدربة في إطار أنشطة الجهاز الهادفة إلى تأهيل الشباب والخريجين

<sup>٨</sup>[http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-\(62\)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx](http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx)

<sup>٩</sup> <https://www.gomhuriaonline.com/Gomhuria/1070681.html>



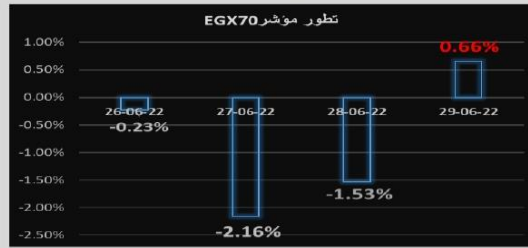
لسوق العمل ورفع مهاراتهم في التشغيل الذاتي وإدارة المشروعات الصغيرة، وكذلك تم تنظيم ما يزيد عن ١٠٠٠ معرض لتعزيز الفرص التسويقية لأصحاب المشروعات وتخطت المبيعات والتعاقدات في تلك المعارض نصف مليار جنيه.

- وأضافت الأستاذة / نيفين جامع، أن صدور قانون تنمية المشروعات ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ عبر عن رؤية الدولة لدعم أصحاب المشروعات خاصة من الشباب والخريجين، حيث شمل القانون حزمات متنوعة من الحوافز والخدمات والامتيازات توفر ضمانات نجاح للمشروعات الجديدة وتعزز من استمرارية المشروعات القائمة وتسهل خروج المشروعات العاملة في القطاع غير الرسمي للنور، وتدفع المشروعات الصغيرة للتوسع والنمو وتعزيز الإنتاجية وتعظيم الربحية وفتح آفاق تسويقية كبيرة في الداخل والخارج.
- وأشادت بأهمية الاحتفال سنويا باليوم العالمي للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، والذي كان اقتراحا مصرياً حظي بموافقة وتأييد الأمم المتحدة، حيث تنظم الفعاليات على هامشه لنشر ثقافة العمل الحر بين الشباب ومشاركة الدول لخبراتها وتجاربها الناجحة في تنمية المشروعات الصغيرة خاصة في الدول الناشئة، مشيرة إلى أن التحديات والأزمات التي يمر بها العالم تظهر مدى الحاجة المتزايدة لدعم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، باعتبارها بوابة لاستغلال طاقات الشباب وتوفير فرص العمل، فضلاً عن دورها الهام في توفير مختلف المنتجات والخدمات والمساهمة في التنمية الاقتصادية.
- وأضافت إن الجهاز يقوم بدور فعال في تنفيذ محاور ومستهدفات المبادرة الرئاسية لتطوير الريف المصري "حياة كريمة" ويرأس لجنة التنمية الاقتصادية إحدى اللجان الرئيسية في مجال عمل المبادرة، حيث ضخ تمويلات بلغت ١,٤٦ مليار جنيه منذ انطلاقتها العام الماضي مولت ما يزيد على ٥٠ ألف مشروع بالمراكز والقرى المستهدفة وساهمت في توفير ٩٨ ألف فرصة عمل.
- وأشارت إلى حرص الجهاز أيضا على تهيئة بيئة أفضل للمواطنين بالقرى الأكثر احتياجا؛ حيث تم ضخ تمويلات في مجال البنية الأساسية والتنمية المجتمعية بما يقارب ٣ مليارات جنيه خلال الثماني سنوات وفرت ما يزيد على ٣٢ مليون يومية عمل للعمالة غير المنتظمة وذلك من خلال تنفيذ مشروعات توفير مياه الشرب وتطوير شبكات الصرف الصحي ورصف الطرق وتطهير الترع والمصارف وترميم المدارس ومراكز الشباب في القرى والنجوع الأكثر احتياجا لتلك الخدمات وذلك بالتعاون والتنسيق مع الوزارات المختصة والمحافظات، بما يعكس إجابا على بيئة الأعمال ويوفر بيئة مناسبة للتوسع في إقامة المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر بتلك المناطق التي استفادت من هذا التطوير في بنيتها الأساسية.

## ■ الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:

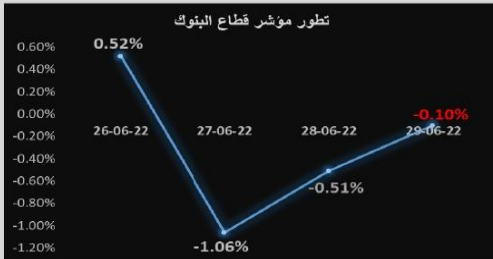


### تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع

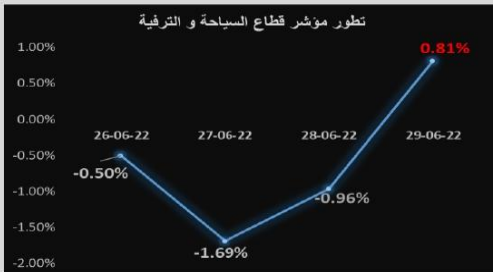


### تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

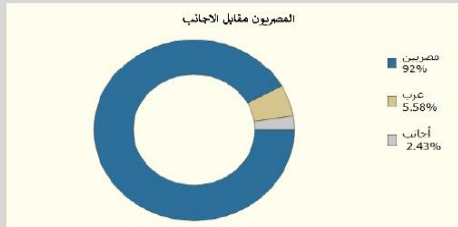
سجل مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكثر ٣٠ سهماً مقيداً بالبورصة المصرية ارتفاعاً بنسبة ٠,٥٠% في نهاية تعاملات اليوم الأربعاء ٢٩ يونيو ٢٠٢٢، مقارنةً بانخفاض بنسبة ٠,٠٤% في بداية الأسبوع. وارتفع مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجي إكس ٧٠ الذي يضم ٧٠ شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة ٠,٦٦% مقارنةً بانخفاض بنسبة ٠,٢٣% في بداية الأسبوع، وذلك نظراً لأن يوم الخميس الموافق (٢٠٢٢/٦/٣٠) عطلة رسمية بمناسبة نكرى ثورة ٣٠ يونيو.



سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك انخفاضاً اليوم الأربعاء بنسبة -٠,١٠% مقارنةً بارتفاع بنسبة ٠,٥٢% في بداية الأسبوع، كما ارتفع مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة ٠,٨١%، مقارنةً بانخفاض بنسبة ٠,٥٠% في بداية الأسبوع.



### فئات المستثمرين



## رابعاً: انفوجراف

■ انفوجراف (١) يوضح تقرير مؤسسة الأونكتاد الذي يشير إلى إن مصر الثانية على مستوى إفريقيا في استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر خلال ٢٠٢١:

### مصر الثانية على مستوى إفريقيا في استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر خلال 2021



قيمة المشروع العقاري المعلن من قبل  
الإماراتية Reportage Properties



قيمة التدفق الاستثماري المتوقع  
من دول الخليج لمصر.



استثمار مباشر في أصول جديدة في  
مصر (محققة بذلك نمو قدره 300%)

ألقى التقرير الضوء على مشاريع مصرية تتسق مع أهداف التنمية المستدامة في 2021، ومنها:

#### مشروع الحمام

مشروع الحمام لمعالجة مياه الصرف الزراعي بسعة قدرها  
6 مليون م<sup>3</sup> وباستثمارات قدرها 739 مليون دولار.

#### المونوريل

مشروع المونوريل (بومبارديه الكندية) باستثمارات  
قدرها 2.3 مليار دولار.



تابعونا على المنصات الرقمية

WWW.IDSC.GOV.EG



المصدر: الأونكتاد، يونيو 2022



■ انفوجراف (٢) يوضح تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، الذي يشير إلى أن هناك زيادة ملحوظة في صادرات مصر للتجمعات الدولية في ٢٠٢١:

### زيادة ملحوظة في صادرات مصر للتجمعات الدولية في 2021



التجمعات الدولية التي لا تشمل مصر:

قيمة صادرات مصر  
لتلك التجمعات في  
2021، بنسبة زيادة  
%77، مقابل 38 مليار  
دولار واردات.

20  
مليار دولار

التجمعات الأكثر استقبالا للصادرات المصرية:

الاتحاد الأوروبي بقيمة 15 مليار دولار  
في 2021، بنسبة زيادة %86.

1



تجمع النفط

بإجمالي 3 مليارات دولار، بنسبة زيادة %44.

2



تابعونا على المنصات الرقمية

WWW.IDSC.GOV.EG



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مايو 2022

